

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/TCD/1998/19
23 June 1998
ORIGINAL: ARABIC

2000
2000

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير عن المهمة الاستشارية الى
وزارة الزراعة والثروة السمكية
في دولة الإمارات العربية المتحدة

خلال الفترة
٧-١٩ آذار/مارس ١٩٩٨

إعداد

عمر جوده
المستشار الإقليمي للمياه

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المستشار الإقليمي، ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

المحتويات

١	أولاً : مقدمة
٢	ثانياً : الدراسة الجيوفيزيائية لتقييم انظمة المياه الجوفيه وتغذيتها في مناطق أودية النقب وَخْتْ والطويين والتي قامت بها شركة إنتك الاستشارية البريطانية
٩	ثالثاً : منهاج عمل لدراسة المياه الجوفيه في منطقة وادي زكّت على الساحل الشرقي
١٢	رابعاً : دراسة إقامة سدود تغذيه للمياه الجوفيه على وادي سيجي
١٦	خامساً : ملاحظات حول موقع السد المقترح على مجمع اودية صفني وعشواني
١٩	سادساً : إعادة تأهيل سد وادي البيح السفلي

جدول الرسومات

- ١ : خارطة تبين مناطق الدراسات واحواض السدود الواردة في التقرير .
- ٢ : مقطع عرضي على وادي سيجي في المنطقة الجبلية مبيناً اتجاه تسرب المياه أثناء فترة الفيضان وبعده .
- ٣ : مقطع عرضي مبدئي لما يمكن ان يكون عليه سد وادي البيح السفلي بعد إعادة تأهيله .

المرفقات

- ١ : نموذج سجل معلومات الآبار .

مقدمة :

تم تنفيذ المهمة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٧ - ٢٥ مارس/ آذار ١٩٩٨ .
وكانت أهداف المهمة كما يلي :

١- وزارة الزراعة والثروة السمكية :

- تقييم تقرير الدراسة الجيوفيزيائية التي قدمها الاستشاري المتعاقد معه ، والهادفه لدراسة تغذية المياه الجوفيه وانظمتها في اودية النقب وَخْتْ والطَوَّيْن وتقديم توصيات لإجراء دراسات في مناطق اخرى .
- مراجعة تقرير المستشار وتقييم افضل المواقع لإقامة سد او اكثر على وادي سيجي .
- ابداء الرأي في موقع لإقامة سد على وادي صفني .
- ابداء الرأي في إعادة تأهيل وصيانة سد وادي البيح السفلي .
- إعداد منهاج عمل لدراسة المياه الجوفيه في منطقة وادي زكت .

٢- وزارة الكهرباء والماء :

المشاركة في احتفالات الدولة في يوم المياه العالمي خلال الفترة ٢١،٢٢/٣/١٩٩٨ ، بما في ذلك إعداد محاضرة عن الوضع المائي في دولة الإمارات العربية المتحدة .

٣- إمارة الفجيرة :

إعداد دراسة حول :رؤيا مستقبله لاستثمار موارد المياه في إمارة الفجيرة:

يشمل هذا التقرير نتائج المهمة إلى وزارة الزراعة والثروة السمكية . كما تمت المشاركة في احتفالات يوم المياه العالمي من خلال إعداد محاضرة وتقديم مواد إعلامية حول المياه .
أما الدراسة المطلوبة لإمارة الفجيرة ، ونظرا لتأخر وصول بعض المعلومات المطلوبة إلى ٢٠/٥/١٩٩٨ ، فإنه قد بوشر العمل في التقرير المطلوب وسيصدر بشكل مستقل .
وقد تم جمع معلومات كثيرة ضرورية لهذه الدراسة من كل من وزارة الزراعة والثروة السمكية ، ووزارة الكهرباء والماء ، وبلدية الفجيرة . كما تم القيام بزيارتين ميدانيتين لمنطقة الدراسة .

الدراسة الجيوفيزيائية لتقييم أنظمة المياه الجوفية وتغذيتها
في مناطق أودية النقب وَخْتْ والطَوَّين -
والتي قامت بها شركة إنتك الاستشارية البريطانية

كما هو واضح من عنوان هذه الدراسة فهي تهدف إلى التعرف على ميكانيكية تغذية المياه الجوفية وكذلك على أنظمة المياه الجوفية في منطقة الدراسة ، شكل (١) . ولكل من هتين الناحيتين لنظام المياه الجوفية خصائص وتفصيل كثيرة بحاجة إلى تحديد للعوامل الهيدروجيولوجية والهيدرولوجية والهيدروليكية المؤثرة . وتشمل هذه العوامل الرئيسية خصائص وتوزيع الامطار مكانا وزمانا ، وكذلك بالنسبة لمياه الفيضانات . كما تشمل خصائص الصخور الحاملة للمياه من حيث نفاذيتها وقدرتها على التخزين وامتدادها الافقي والرأسي ، وكذلك الوضع الجيولوجي والتكتوني لهذه الصخور من حيث تأثرها بالصدوع الارضية ودرجة تشققها وغيرها .

وكافة هذه العوامل والخواص بحاجة إلى قياسات حقيقية ميدانية ، مباشرة او غير مباشرة . ويمكن للمسوحات الجيوفيزيائية ان تعطي مؤشرات عامة عن هذه العوامل والظروف والخصائص ، إلا ان نتائج المسوحات الجيوفيزيائية لا يمكن ان تكون فيها الدقة الكافية وهي تحتاج دائماً إلى تأكيد ميداني بقياسات فعلية لهذه الخصائص . وهي بذلك وسيلة مساعده ولا تغني عن اجراء الدراسات الهيدروجيولوجية والهيدرولوجية التفصيلية ، التي تشتمل على حساب وتقييم خواص النفوذيه الصخرية للماء الجوفي ومعامل التخزين لها ؛ ومناسيب المياه الجوفية واتجاه حركتها ؛ ونوعية المياه الجوفية وانتاجية الآبار المحتملة ، وتجاوب الخزان الجوفي للضخ وتأثره بانشطة الانسان المختلفة .

والدراسات الجيوفيزيائية غالباً ما تعطي فكرة عن المعلومات الطبيعية "الغير متغيره مع الزمن" . الا انها ، نظراً لكلفتها والزمن والجهد اللازمين لاجرائها ، لا تصلح لمراقبة حثيثة ومستمرة او متكررة للعوامل الهيدروجيولوجية المتغيره مع الزمن على مستوى يومي او شهري او فصلي او حتى سنوي . ومن اهم هذه المتغيرات الهيدروجيولوجية : تغير مناسيب المياه الجوفية وعلاقته باوقات الامطار والفيضانات وضخ المياه لمختلف الاغراض .

لذلك لا بد من اجراء دراسات ميدانية تفصيلية تشمل حفر الآبار وفحصها واخذ عينات مياه للتحليل الكيميائي وغيره ، وانشاء شبكة لآبار المراقبة وجمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها .

ومن الظروف والاسباب التي تبرر اجراء الدراسات الجيوفيزيائية لدراسة المياه الجوفية ما يلي:

- اتساع منطقة المياه الجوفية المراد دراستها . فالمسح الجيوفيزيائي يحتاج إلى وقت أقصر نسبياً من اعمال الحفر الاستكشافي والتجريبي والدراسات الهيدروجيولوجية التفصيلية .
 - كما تساعد الطرق الجيوفيزيائية في توفير معلومات هيدروجيولوجية عامه وتقريبه وخاصة في الاحواض المائية الغير مدروسة والغير مستثمره من شأنها تقليص عدد الآبار الاستكشافية اللازم حفرها للتعرف على وجود وحركة وعمق المياه الجوفية ، وفي وقت قصير نسبياً . فهي بذلك تعطي فكرة أوليه عن الوضع الهيدروجيولوجي لتساعد في تخطيط مرحلة الدراسات الهيدروجيولوجية التفصيلية .
 - وتكون جدوى الدراسات الجيوفيزيائية اكبر في المناطق الغير مستكشفه بعد ولا يتوفر فيها معلومات حقيقيه كافيه على مستوى الحوض المائي الجوفي .
- وإذا ما نظرنا إلى مناطق تواجد المياه الجوفية في الإمارات الشماليه نجدها متركزه في مجاري الاودية الرئيسييه والسهول الفيضيه لها . وهذه مناطق ذات مساحات محدوده . ويكفي عدد قليل نسبياً من الآبار للحصول على معلومات وقياسات حقيقيه لمختلف خواص المياه الجوفيه في هذه المناطق ، وبكلفة تضاهي كلفة المسوحات الجيوفيزيائية . وخاصة ان سماكة الطبقات الصخرية الحامله للمياه واعماق المياه الجوفيه فيها قليل نسبياً إذا ما قورنت بالمناطق الجنوبيه والجنوبيه الغربيه . وبكلفة دراسته الجيوفيزيائية يمكن حفر عدد كاف من الآبار في كل منطقة لاغراض الاستكشاف والفحص مع الاحتفاظ بهذه الآبار لاغراض المراقبه الطويله المدى لمناسيب المياه ونوعيتها ، اضافة إلى تدعيم الجهاز الفني العامل في ادارة المياه والتربه في وزاره . وينطبق هذا على مناطق مثل وادي البصيره ووادي زكت ووادي الوريه ووادي حام على الساحل الشرقي وكذلك على الاودية الرئيسييه على الساحل الغربي للإمارات الشماليه والمناطق الرئيسييه لاستثمار المياه الجوفيه فيها . ويمكن انجاز اعمال الحفر هذه والدراسات الهيدروجيولوجيه المرافقه لها عن طريق التعاون ما بين الجهاز الفني في إدارة المياه والتربه في وزارة الزراعة والثروة السمكيه ، بعد تدعيمه كما ونوعا بعدد بسيط من الفنيين والهيدروجيين ، وبين منظمات دولية مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) . كما يوفر التعاون الفني في هذه المجالات تدريب ورفع كفاءة الجهاز الفني الوطني في الوزارة .
- وحسب اسعار الدراسات الجيوفيزيائية الحاليه فإنها لا تعتبر وسيله قليلة الكلفه للتحريات والدراسات الهيدروجيولوجيه . وقد يكون هذا احد الاسباب التي ادت الى اقتصار المسح الجيوفيزيائي المنجز

على خطوط ومواقع محدوده ، لا تغطي المساحة الكليه للحوض المائي الجوفي ، وتبعاً لذلك فان نواتج هذه الدراسة لا بد ان تكون محدوده وتحقق اهدافاً محدوده ايضاً . اضافة إلى ان نتائج الدراسات الجيوفيزيائية لا يمكن اعتبارها دقيقة ونهائية بل لا بد من تأكيدها بدراسات هيدروجيولوجيه تفصيليه .

وبناء على نتائج الدراسة الجيوفيزيائية الاخيره في مناطق اودية النقب والطويين وخت فقد ثبت عدم قدرة الطريقه المتبعه في تحديد وتوضيح ما يلي:

- لم تتمكن الدراسة من تحديد مستوى المياه الجوفيه بشكل اكيد .
- لم تتمكن الدراسة من التمييز بين وتحديد مستويات المياه الجوفيه ذات الملوحة المختلفه .
- لم يكن بالامكان تفسير التغير في قيم الجهد الكهرو مغناطيسي تحت منسوب المياه الجوفيه فيما اذا كان مصدره التغير في ملوحة المياه الجوفيه او التغير في خواص التكوين الصخري للطبقات الحامله للمياه الجوفيه . ولذلك فان التفسير الهيدروكيميائي لظروف خزان المياه الجوفيه كان ضعيفاً .
- كما ان نتائج الدراسة الكهرومغناطيسية كانت محصورة بمعلومات هيدروجيولوجيه نقطية ولم تضيف كثيراً لهدفي الدراسة وهما تقييم تغذية المياه الجوفيه وانظمة جريانها في مناطق الدراسة . وان النتائج التي توصلت اليها الدراسة في هذين المجالين كانت معتمدة بشكل رئيسي على دراسة ومشاهدات هيدروجيولوجيه .

ان طريقة المسح الكهرومغناطيسي مناسبة لتمييز وتحديد مناطق الفصل بين البيئات المائيه والصخريه ذات التباين الكبير في الخواص الكهرومغناطيسية ، مثل الحد الفاصل بين مياه البحر والمياه الجوفيه العذبه نسبياً في المناطق الساحليه او ، اذا تساوت ملوحة المياه الجوفيه ، للتمييز بين المناطق الصخرية ذات المساميه العاليه المجاوره للمناطق ذات المساميه القليله . اما في ظروف تقارب قيم الخواص الكهرومغناطيسيه للصخور والمياه الجوفيه ، فان درجة التمييز باستخدام هذه الطريقه تكون ضعيفه .

وحتى في المناطق الساحليه حيث يكون الهدف تحديد وتقييم مدى تداخل مياه البحر المالحة في طبقات المياه الجوفيه العذبه ، فان آبار المراقبة البيزومتريه المتعدده الاعماق ، والمزودة باجهزة قياس أوتوماتيكيه (Data loggers) لمنسوب المياه الجوفيه وملوحتها ، تعتبر الامثل ، حيث تعطي سجلاً مستمراً ودقيقاً لهذه الخواص مع الزمن . بينما تعطي نتائج المسح الكهرومغناطيسي صورة تقريبية وأنيه لوضع التداخل بين المياه الجوفيه ومياه البحر في وقت محدد . وتتطلب مراقبة الوضع المتغير مع الزمن في مثل هذه المناطق الساحليه تكرار هذه المسوحات على نفس المسارات بين فترة وأخرى . وهذه عملياته مكلفه وتحتاج لوقت وجهد كبيرين .

- وبالرغم من هذه المحددات لطريقة المسح الكهرومغناطيسي إلا انها اعطت بعض المعلومات حول الطبقات الصخرية الحاملة والمشبعة بالمياه . إلا انه وكما ذكرنا سابقاً نحتاج إلى تأكيد هذه المعلومات من خلال حفر آبار ، كما ذكر في تقرير الاستشاري في البند (١٠-١-٢) من الملخص التنفيذي ، بأننا بحاجة إلى كم كبير من المعلومات الميدانية قبل ان نتمكن من فهم نظام المياه الجوفية في مناطق الدراسة .
- فقد بينت الدراسة في منطقة وادي النقب ان الطبقة الحصى داخل مجرى الوادي جافة وليست حاملة للمياه لغاية عمق ١٤٠ م . وكذلك اوضحت ان هذه الطبقات في السهل الفيضي للوادي جافة كذلك ، وان الصخور التي تدنوها جافة ايضاً إلى عمق ٣٠٠ م . إلا ان القياسات داخل الوادي لم تصل إلى موقع السد الموجود على هذا الوادي والذي يغذي المياه الجوفية عبر طبقة الرواسب الحصرية واعتمدت الاستنتاجات الخاصة بأثر السد على تغذية المياه الجوفية على معطيات هيدروجيولوجيه . هذا وقد شوهدت المياه المتسربة من اسفل جسم السد متدفقة في مجرى الوادي وعلى طول قاعدة السد . كما اظهرت قياسات مناسيب المياه في آبار المراقبة تحت موقع السد عن ارتفاع ملحوظ لمنسوب المياه الجوفية بعد امتلاء بحيرة السد بمياه الفيضانات خلال شتاء عام ١٩٩٧-١٩٩٨ .
- كما بينت الدراسة استنتاجات اخرى بالنسبة لنوعية المياه (ولكنها غير قطعية) والطبقات الصخرية الحاملة للمياه والخواص والاضاع الهيدروجيولوجيه في مناطق الدراسة . وهناك ملاحظة وردت في الصفحة (٥٤) من التقرير بحاجة إلى وقفة ومراجعة وتقييم واجراء مناسب . وهي بخصوص اقتصار الرشح والتغذية الجوفية من مياه سد وادي الطوبين على منطقة بحيرة السد ، واستبعاد حدوث ذلك في مجرى الوادي تحت موقع السد ، وان تراكم الطمي في بحيرة السد يمكن ان يحدد الرشح والتغذية الحالية ، الامر الذي يؤدي إلى زيادة فقدان معظم مياه بحيرة السد بواسطة التبخر . وهذا الامر يستدعي التفكير في عمل احواض ترشيحيه اسفل موقع السد لتقوم بهذا الدور ، وبذلك يصبح دور بحيره السد تخزين مياه الفيضان وترويقها للتخلص من الطمي والرواسب العالقة قبل إرسالها إلى الاحواض الترشيحيه .
- واخيرا فقد ركزت كافة توصيات المستشار على ضرورة تجميع المزيد من المعلومات الهيدروجيولوجيه واجراء المسوحات والدراسات الهيدروجيولوجيه وتعزيز شبكات المراقبة والرصد للامطار والفيضانات والمياه الجوفية في مناطق الاودية الثلاثة ، وعلى مستوى الحوض الكامل ، وكذلك في المناطق الزراعية واهمها منطقة الحمرايه ، بما في ذلك حفر آبار مراقبه للمياه الجوفيه ، وخاصة في منطقة وادي النقب وقبل انشاء السد المقترح هناك . ولا شك بان هذه التوصيات هامة وضرورية ولكنها في نفس الوقت تؤكد على محدودية العائد من الدراسات الجيوفيزيائية والحاجة الدائمة لدراسات هيدروجيولوجيه ميدانية

معتمده على حفر الآبار الاستكشافية وآبار المراقبة • وخلاصة الرأي والتقييم للدراسة الجيوفيزيائية التي تمت بالطريقة الكهرومغناطيسية ان لهذه الطريقة فوائد ومحددات •

أما فوائدها فتتحقق في الظروف التالية :

- في الاحواض المائية الواسعة •
 - في مرحلة التخطيط لاستثمار حوض مائي وعدم توفر اية معلومات فعلية •
 - حيث تكون الظروف الهيدروجيولوجية مناسبة من حيث الخواص الجيوفيزيائية للمياه الجوفية والصخور الحاملة لها •
 - ضرورة ان تغطي الدراسة او المسح الجيوفيزيائي منطقة الدراسة او الحوض المائي تغطية مناسبة وليس بشكل نقطي او مقاطع محدودة •
 - وباعتبار هذه العوامل والظروف في مناطق الدراسة يمكن القول بأن الطريقة المتبعة في الدراسة ليست الافضل خاصة بالمقارنة بالطريقة التقليدية للدراسات الهيدروجيولوجية التفصيلية •
- اما محددات هذه الطريقة فتشمل :

- ارتفاع كلفتها للتغطية الشاملة للحوض المائي •
- محدودية فوائدها في حالة التغطية الجزئية ، النقطية والخطية للحوض المائي •
- ضعف التمييز بين تأثير الخواص الجيوفيزيائية للمياه الجوفية والطبقات الصخرية الحاملة لها ما لم يكن هناك فرق كبير في هذه الخواص •
- محدودية دقة المعلومات المستخلصة من هذه الطرق والحاجة الدائمة لإجراء الدراسات الهيدروجيولوجية والتفصيلية •
- اقتصار تطبيقها من الناحية العملية لتقييم الخواص الطبيعية الثابتة والغير متغيره مع الزمن والآنيه في وقت إجراء المسح • حيث نحتاج دائما إلى انشاء شبكات آبار لمراقبة نوعية ومناسيب المياه الجوفية •

توصيات :

وبناء على ما تقدم ، فانه يوصى بالتخطيط للبدء بدراسات هيدروجيولوجية وهيدرولوجية ميدانية وتفصيلية مباشرة :

- أولا : في مناطق استثمار المياه الجوفية الحاليه حيث تم انشاء سدود •
- ثانيا : في المناطق التي يحتمل انشاء سدود فيها مستقبلا •
- ثالثا : في المناطق التي يحتمل ان يكون فيها مخزون مائي جوفي مناسب للاستثمار مستقبلا •

ومن المناطق المقترحة لهذه الدراسات كمرحلة أولى :

- أ - على الساحل الشرقي : وادي البصيره ، وادي زكت ووادي الوريعة .
- ب - على الساحل الشمالي الغربي : وادي النقب ، وادي البيح ، وادي خت ووادي الطويين .
- ج - وادي سيجي ووادي صفني ومناطق الحمرانيه ودقداقه والذيد .

كما يوصى بتطوير وتدعيم الجهاز الفني في دائرة المياه والتربه في وزارة الزراعة والثروة السمكية ليأخذ دورا فاعلا في مراحل الاعداد والتنفيذ والمتابعه لهذه الدراسات وبالتعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) من خلال برامج الخدمات الاستشاريه .

منهاج عمل لدراسة المياه الجوفية في منطقة وادي زكت على الساحل الشرقي

تهدف الدراسة المقترحة لمنطقة وادي زكت ، شكل (١) ، بشكل رئيسي إلى تحقيق الادارة المتكاملة والمستدامة لمصادر المياه في هذه المنطقة ، وبالتالي التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وخاصة لقطاع الزراعة المعتمد على المياه الجوفية . والتكامل هنا يتضمن مصادر المياه الجوفية والسطحية ، وكذلك التكامل بين قطاع المياه والقطاعات الاخرى والتي اهمها الاجتماعي والزراعي .

أما الاستدامة فتتضمن حماية مصادر المياه الجوفية ، وخاصة على الشريط الساحلي ، من الاستنزاف والتملح ، من اجل المحافظة على الاستثمارات الزراعية والاحتياجات المائية للتجمعات السكانية في هذه المنطقة ، الحالية والمستقبلية، في ضوء عدم توفر مصادر مائية اخرى بديله وبكلفه اقتصادية معقولة .

ويحتاج تحقيق هذه الادارة إلى توفير المعلومات المطلوبة ثم تقييم المصدر المائي ووضع الخطة المناسبة لاستثماره في ضوء سياسة مائية تركز على مبدأ الحماية والمحافظة والترشيد . وتشمل المعلومات المطلوبة ما يلي :

١- معلومات هيدرولوجية عن الامطار والجريان السطحي (الفيضانات) .

٢- معلومات هيدروجيولوجية :

أ- اعتمادا على برنامج لمسح الآبار والمزارع الحالية .

ب- وبناء على هذه المعلومات يتم تحديد النواقص والاحتياجات ليتم استكمالها من خلال برنامج حفر تجريبي/استكشافي ، ومسوحات ميدانية اخرى .

٣- معلومات حول الاستثمارات الحالية والمستقبلية واحتياجاتها المائية .

اما برنامج جمع المعلومات عن الآبار والمزارع الحالية فانه يمكن الاستعانة بالنموذج ١ المرفق في هذا التقرير .

وبناء على هذا المسح يتم اختيار عدد من الآبار العامه والخاصه لاغراض المراقبه الشهرية لمناسيب المياه الجوفيه ونوعيتها . ويراعي في ذلك تحقيق تغطية مناسبة للمنطقة اعتبارا من موقع السد وحتى سحل البحر . ومن المفيد تركيب اجهزة تسجيل ايتوماتيكيه على بئر او اثنين لقياس التغير في منسوب الماء الجوفي .

وبالنسبة لبرنامج حفر آبار جديدة فيجب ان يحقق الاهداف التالية :

- ١- استكمال التغطية الافقيه لمنطقة الدراسة .
 - ٢- تطوير شبكة الرصد والمراقبة الاوليه (الحالية) للوصول بها إلى المستوى الامثل والشمولي ، بما في ذلك محطات قياس الامطار والفيضانات وعناصر الموازنة المائيه للسد الموجود (المياه الداخلة والخارجه والمخزون والرشح إلى المياه الجوفيه) ، وكميات الضخ ونوعيه المياه .
 - ٣- توفير المعلومات الهيدروجيولوجيه والهيدروليكيه التالية :
 - مصدر التغذية ومواقعها وكمياتها .
 - سرعة واتجاه حركة المياه الجوفيه .
 - نوعية المياه الجوفيه وتغيرها افقيا وعموديا .
 - الخواص الهيدروليكيه للصخور الحامله للمياه واهمها معامل التغذية ومعامل التخزين .
 - سماكة الطبقة المائيه المشبعه وكذلك امتدادها الافقي .
- ويمكن ان يكون ذلك باخذ قياسات متكررة لمناسيب المياه الجوفيه واخذ عينات مائيه للتحليل الكيميائي ، وإجراء تجارب الضخ على الآبار مع الاستفادة من بعض الآبار الحاليه لغايات المراقبة اثناء تجارب الضخ .
- ومن الامور الهامة في برنامج الحفر هذا ، الاختيار المناسب لمواقع الحفر المقترحه ووضع المواصفات الفنيه لهذه الآبار والتنفيذ الجيد لبرنامج الحفر والفحص .

تنفيذ الدراسة :

يمكن تنفيذ دراسته حسب المراحل التاليه :

❖ المرحلة الأولى :

ويتم فيها ما يلي :

- تجميع المعلومات المتوفره من المصادر المختلفه :
- دراسات .

- ملفات وتقارير •
- مسح ميداني للآبار والمزارع وتحديد ما على الخرائط المناسبه •
- مراقبة وقياسات شهرية لمناسيب المياه ونوعية المياه وتقدير كميات الضخ •
- تقييم وتحليل هذه المعلومات وتفسيرها من خلال خرائط ونماذج وغيرها وإعداد الخرائط التالية :
- خارطة اساسية بمقياس رسم لا يزيد عن ١: ٢٥,٠٠٠ موقع عليها كافة الآبار •
- خرائط لمناسيب المياه الجوفيه • بتواريخ مختلفه ان امكن •
- خرائط لملوحة المياه الجوفيه بتواريخ مختلفه أيضا •
- خارطة لحدود وسماكة الطبقة الحاملة للمياه •
- وبناء على تقييم الوضع الحالي اعتمادا على المعلومات الحالية ومن خلال اعداد الخرائط المبينة اعلاه فاننا سنستدل على الثغرات والنواقص في المعلومات المطلوبه كما ونوعا ومكانا • ويصمم برنامج الحفر الاختباري المطلوب على ضوء ذلك • ويتم بشكل خاص تحديد عدد ومواقع ومواصفات الآبار المطلوبه •
- ويمكن في نهاية هذه الفترة اعداد تقرير مرحلي فيه تقييم مبدئي للوضع المائي الحالي • كما يمكن استخدام نموذج رياضي خاص في اعداد هذا التقييم وكذلك في تقييم الاحتياجات المعلوماتيه المطلوبه •
- ويلحق بهذا التقرير المرحلي المواصفات الفنيه لحفر الآبار المطلوبه •

❖ المرحلة الثانية : ويتم فيها ما يلي :

- تنفيذ برنامج حفر وفحص الآبار ، وتجميع وتحليل المعلومات •
- استمرار برنامج مراقبة مناسيب ونوعية المياه الجوفيه •
- إعداد الخرائط والرسومات بشكلها النهائي •
- إعداد التقرير النهائي شاملا لتقييم المصدر المائي وخطه استثماريه مناسبه •
- تقييم الاستثمار الحالي وتعديله حسب خطة واستراتيجيه استثماريه مناسبه •

مرفق "١"

سجل معلومات الآبار

هوية البئر :

المحافظة الحوض المائي رقم البئر
 اسم مالك البئر الطبقة المائية المستغلة
 الموقع الاحداثيات : خط طول (شرق)
 الارتفاع عن سطح البحر : (متر) خط عرض (شمال)
 استعمال البئر : انتاج المياه ، مهجور ، تغذية ، مراقبة ، صرف ،
 استعمالات مياه البئر* : شرب ، ري ، صناعة ، توليد طاقة ، سقاية ماشية ، اطفاء حريق
 تاريخ حفر وانتهاء وبداية استعمال البئر :
 طريقة الحفر : يدوي ، رحوي ، دق اسم متعهد الحفر
 عمق البئر النهائي : مجموع طول أنابيب الأكساء والمصافي
 تصميم البئر : العمق قطر الحفر قطر الأكساء المصافي حصة الفلاتر

.....

منسوب المياه أثناء الحفر : العمق المنسوب التاريخ

منسوب الماء النهائي في البئر مقاسا من التي تقع على
 ارتفاع سم فوق سطح الأرض أو م فوق سطح البحر
 تاريخ القياس النهائي

نتائج تجربة الضخ :

انتاجية البئر م^٣/ساعة ، الهبوط في منسوب الماء م ، بعد ساعة ضخ
 نوعية المياه : الملوحة ، درجة الحرارة درجة الحامضين
 اللون والطعم والرائحة

الطبقة المائية :

العمق الى الطبقة المائية ، سماكتها العمر الجيولوجي لها
 الوصف اليثولوجي للطبقة المائية :
 معامل النفاذية / الناقلين

* ملاحظة : بالنسبة لاستعمالات المياه للزراعة يسجل عدد الدونمات التي تروي بمياه البئر ونوعها :
 تجربة أو محاصيل وبالنسبة للصناعة يسجل نوعها واحتياجاتها اليومية والشهرية . وبالنسبة
 للشرب يسجل اسم المدينة أو البلدة أو المنطقة التي تزود وعدد ساعات التشغيل
 اليومية والشهرية .

دراسة إقامة سدود وتغذية للمياه الجوفية على وادي سيجي

كان الهدف الرئيسي من الدراسة التي قامت بها الشركة الاستشارية الاجنبية هو تحديد افضل موقع لانشاء سد لحجز مياه الفيضانات على وادي سيجي (شكل ١) ، وبالتالي رشحها من خلال الرواسب الحصوية والرملية الموجودة في مجرى الوادي لتغذية الخزان الجوفي ، وخاصة في منطقة الآبار الزراعية إلى الغرب من المواقع المحتملة للسد المقترح، حيث تعاني المياه الجوفية في هذه المنطقة من الاستنزاف وارتفاع الملوحة .

كما ان هناك هدفا آخر وهو تدعيم الاحتياجات المائية للاستثمارات الزراعية القائمة في المنطقة التالية (الجبليه) من الوادي بالقرب من المواقع المتفرحة للسد حيثما تسمح الظروف الطبوغرافية لاقامة مثل هذه السدود لتخزين مياه الفيضانات هناك .

وقد صنف الاستشاري مجرى وادي سيجي في منطقتين متميزتين على اساس طبوغرافي : منطقة جبليه عليا واخرى سهليه إلى الغرب منها .

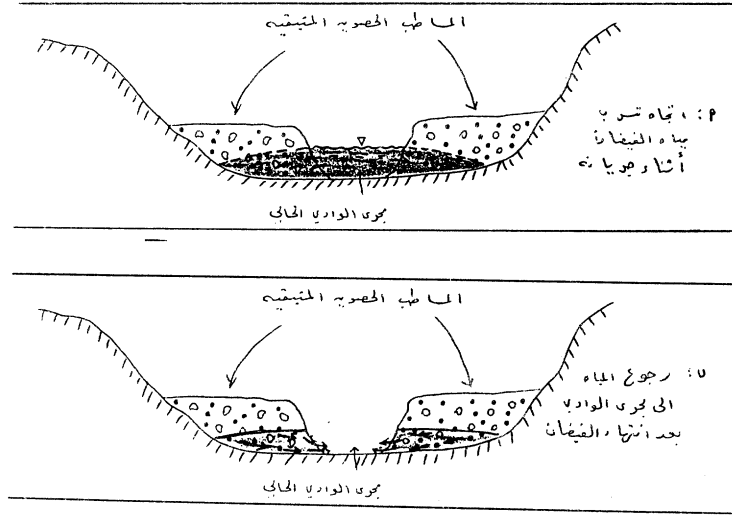
ولا شك ان العامل الطبوغرافي هام في تحديد مواقع السدود التخزينيه ، وقد يكون اول ما يبحث عنه الباحث عن موقع ملائم لسد تخزيني . إلا انه في حالة البحث عن موقع لانشاء سد لتغذية المياه الجوفية ، فان العوامل الهيدروجيولوجيه تصبح على درجة اكبر من الاهمية ولا بد من أخذها بعين الاعتبار في اختيار البديل الافضل من بين مختلف البدائل التي تساوت فيها المعايير والمواصفات ، وكذلك في تقييم الجدوى الفنيه والاقتصادي لمختلف هذه البدائل . واهم هذه العوامل الهيدروجيولوجيه المؤثره مبينه فيما يلي مع مناقشة وتقييم لمدى تأثيرها على اختيار الموقع وتقييمه:

العامل الأول : تواجد الطبقة الصخرية الحاملة للمياه الجوفية والمراد تغذيتها في موقع السد وعلى طول مجرى الوادي اسفل السد ، وقدرتها على استيعاب المياه الراشحه (من حيث التخزين وقدرتها على الرشح) وايصالها إلى مناطق الاستثمار المطلوبه (من حيث نفاذ ومواصله نظام الجريان الجوفي) .

وقد اتضح اثناء الزيارة الميدانيه لوادي سيجي ان طبقة الرواسب الحصويه على معظم طول الوادي في المنطقة الجبليه ضحله وقليله السمك ، وان متعدي الانشاءات قد استنزفوا هذه الرواسب من مجرى الوادي

الرئيسي إلى ان تكتشف طبقات الصخور النارية الغير منفذه والغير حامله للمياه الجوفيه ، على معظم طول مجرى الوادي في منطقة الدراسة .

اما المساطب الحصويه (Alluvial Terraces) المتبقية على جانبي الوادي فهي تشكل ارضية الوادي في زمن جيولوجي سابق وقبل ان يشق الوادي مجراه الحالي خلالها تاركا بقاياها على يمين ويسار المجرى . كما هو موضح في الرسم (٢)



صخور غير منفذه ولا حامله للمياه

شكل ٢ : مقطع عرضي على وادي سيجي في المنطقة الجبلية مبينا إتجاه تسرب المياه اثناء فترة الفيضان وبعدها .

وغالبا ما يأخذ جريان الفيضانات حاليا المقطع الاعمق لسطح الصخور الصلبه التي تدنو الرواسب الحصويه والرمليه ، حيث يشكل هذا السطح مستوى الاساس للانجراف على طول مجرى الوادي . وبذلك فان ميل سطح الصخور الصلبه غالبا ما يكون في اتجاه المجرى الحالي للوادي . وان أية مياه راشحه في هذه المساطب الحصويه سوف تتسرب في اتجاه وسط هذا المجرى كما موضح في الرسم مشكلة انظمة جريان مائي جوفي محليه على الاغلب في اتجاه وسط الوادي ، اضافة إلى نظام جريان المياه الجوفيه الرئيسي في اتجاه الوادي .

لا شك في انه في حالة ارتفاع منسوب مياه الفيضانات في مجرى الوادي ، خلال فترات الفيضانات الكبيرة خاصة ، فان المياه سوف تتسرب في الاتجاه العكسي إلى داخل هذه المساطب الحصويه لتشكل مخزون مؤقت للمياه الجوفيه فيها شكل (٢) . إلا انه بعد انتهاء الفيضان ، يأخذ هذا المخزون المؤقت في التسرب ثانية

إلى مجرى الوادي على شكل نزلات أو ينابيع صغيرة حيث يعمل المجرى الرئيسي كقناة صرف مكشوفه لانظمة المياه الجوفيه المحليه في هذه المساطب . ونظرا لبطء حركة المياه الجوفيه ، واعتمادا على مقدار المخزون الجوفي في هذه الرواسب الحصويه ، فان نضوب هذا المخزون قد يأخذ عدة اياما او عدة اسابيع . ان العلاقة الهيدروجيولوجيه والاتصال الهيدروليكي لهذا المخزون المائي الجوفي المحلي والقصير المدى في المساطب الحصويه في اعالي الوادي ، مع مخزون الماء الجوفي الرئيسي في المنطقه السهلبيه الزراعيه هي علاقه ضعيفه وغير مباشره . ورشح مياه السدود وتخزينها في هذه المساطب لا يفيد كثيرا خزان المياه الجوفيه في المنطقه السهلبيه الزراعيه السفلى ، وخاصة مع عدم وجود رواسب حصويه ورمليه في مجرى الوادي الرئيسي، والتي لو وجدت لكنت بمثابة ناقل جوفي هام لهذا المخزون الجوفي المؤقت إلى بداية المنطقه السهلبيه حيث يصب في الخزان المائي الجوفي الرئيسي ، إلا انه في الوضع الحالي ومع عدم وجود هذا المجرى المائي الجوفي على طول الوادي ، فان اية مياه تتسرب من بحيره السد سوف تعود وتظهر على سطح الارض وضمن مسافه قصيره من السد لتكمل جريانها السطحي إلى المنطقه السهلبيه حيث تتسرب فيها وتختفي عن سطح الارض هناك الامر الذي يعرضها ، خلال فترة النقل هذه إلى التلوث بأية فضلات مطروحه في مجرى الوادي ، علاوة على فقدان بالتبخر ، وتشجيع مزارعي المنطقه من السحب المباشر من هذا الجريان السطحي المار بالقرب من اراضيهم وبالتالي انحباسها عن الحوض المائي الجوفي في المنطقه السهلبيه .

وهذا ما شوهد فعليا اثناء الزيارة الميدانيه لوادي سيجي . فقد كان هناك ماء جاري في الوادي ، قدر في حينها بحوالي ١٥٠ لتر/الثانيه ، وعلى طول مجرى الوادي بين مواقع السدود المقترحه من (DS-1) العلوي وحتى اسفل الموقع (DS-3) بمسافه قصيره . وباستمرار مراقبه هذا الجريان اثناء الزيارة بين هذين الموقعين ، لم يلاحظ زياده او نقصان في معدل الجريان ، لسبب بسيط هو كون ارضيه معظم المجرى كانت من الصخور الصلبه غير المنفذه . وحيثما وجدت بعض الرواسب الحصريه في المجرى فقد يلحظ بعض النقصان في معدل الجريان ، ولكن سرعان ما يعود إلى ما هو عليه بعد انتهاء وجود مثل هذه الرواسب .

ان هذه الشواهد الهيدروجيولوجيه على طول مجرى وادي سيجي في منطقه الدراسه لهي دليل على عدم فعاليه الرش والتغذيه الجوفيه المباشره في بحيره السد او في مجرى الوادي قبل منتصف المسافه بين الموقع (DS-3) ، والموقع (DS-4) .

الخلاصة والتوصيات :

لا شك بان مثل هذه النتيجة تنعكس على التقييم الاقتصادي الذي قام به المستشار للبدايل المختلفه اعتمادا على التغذية الاضافيه التي يمكن ان تحصل في بحيرة كل سد وفي مجرى الوادي اسفل منه ، والتي إفترض فيها اصلا تحقق الجدوى الفنيه لها ، أي تحقيق التغذية للمياه الجوفيه .

لذلك فان التحليل الاقتصادي الذي قام به المستشار للمواقع المختلفه ما عدا الموقع (DS-4) لا يحمل معنى حقيقيا بسبب هذه الافتراضات التي لا تطابق الوضع الهيدروجيولوجي .

ان افضل منطقة لرشح المياه وتغذيه المياه الجوفيه هي في بداية المنطقة السهليه عند مخرج الوادي وبداية سهله الفيضي ، ويمكن ان تمتد هذه المنطقة في اتجاه اعلى الوادي إلى ما قبل الموقع المقترح عند (DS-3) .

إن طوبوغرافية الموقع (DS-4) ، واتساع مجرى الوادي هناك لا تجعله الموقع الافضل ، اقتصاديا وفنيا ، لبناء السد المطلوب .

لذلك فان افضل بديل يمكن ان يكون بتخزين مياه الفيضانات خلف سد في المنطقة التاليه وإسالتها إلى احواض ترشيحيه عند مخرج الوادي بين الموقعين (DS-4,DS-3) ، وبمقارنة المواقع المقترحة من قبل المستشار في اعلى الوادي فان الموقع (DS-2A) يبدو الافضل ، حيث يتميز بظروف جيولوجيه وهندسيه مناسبة لاساسات السد وكثفيه على يمين ويسار مجرى الوادي .

وحيث ان سعة بحيرة السد في هذا الموقع قليلة تسببا (٠,٦ مليون متر مكعب) فان انشاء سد آخر صغير اسفل منه في الموقع (DS-3) ، واحواض ترشيحيه بين الموقعين (DS-3,DS-4) يصبح ضروريا لتحقيق ادارة شموليه مناسبه لمياه الفيضانات في هذا الوادي .

ملاحظات حول موقع السد المقترح على مجمع اودية صفني وعشواني

يهدف انشاء السد في هذه المنطقة ، شكل (١) ، إلى تجميع مياه الفيضانات من وادي صفني ووادي عشواني في موقع مشترك اسفل نقطة التقائهما ، من اجل زيادة تغذية المياه الجوفيه في هذه المنطقة وبالتالي في المنطقة الزراعيه إلى الغرب من الموقع المقترح للسد ، حيث تعاني المياه الجوفيه هناك من الاستنزاف وارتفاع الملوحة .

وكان هذا الموقع قد اقترح سابقا من قبل شركة استشاريه اجنبيه ، حيث تم اختياره كبديل أفضل من انشاء سدين منفصلين على الواديين الفرعيين للوادي الرئيسي . وسوف يكون هذا السد من النوع الركامي مع قناة مفيض جانبيه من الناحيه اليسرى للسد ، مع انشاء حاجز اضافي منفصل عن جسم السد الرئيسي على تفرع للوادي الرئيسي من الطرف الايسر ضمن منطقة بحيرة السد المتوقعه .

كان الهدف من زيارة الموقع والوادي استطلاع المجرى المشترك للواديين والتأكد من ان الموقع المقترح سابقا هو الافضل . وقد لوحظت تغييرات هامة في موقع بحيرة السد المقترح منذ الدراسة الاولى حيث تكونت حفرة كبيره وواسعه ، بمتوسط عن ١/٢ م، وتغطي معظم الموقع المحتمل لبحيرة السد ، وذلك نتيجة لاستخراج الرواسب الحصريه والرمليه من مجرى الوادي من قبل الشركات الانشائية واستخدامه كمواد بناء وفي انشاء الطرق .

ومن قبيل الصدفة ان تكون نهاية هذه الحفرة من الجهة السفلى محاذيه تقريبا للخط المقترح لمحور السد .

ونتيجة لهذه الزيارة الاستطلاعيه بمرافقة معالي وزير الزراعة والثروة السمكيه ومدير دائرة المياه والتربة ورئيس قسم السدود ، اتضح ان الموقع المقترح سابقا هو الافضل فعلا مع بعض التعديل على اتجاه محور السد .

ويشمل هذا التعديل البسيط تغيير نقطة النقاء جسم السد بالتلال الصخريه من الجانب الايسر ، وذلك بنقلها في اتجاه اعلى الوادي لمسافة حوالي ١٠٠ متر . ومن نتائج التعديل ما يلي :

١ - كون المحور الجديد المقترح يصبح متعامدا مع ضفتي الوادي ، فان ذلك سيؤدي إلى بعض التقليل في طول جسم السد .

٢ - يشكل التل الصخري الجديد والمقترح كنقطة التقاء مع جسم السد كتفا أفضل من حيث القوة والمتانة ، واقل حاجة للمعالجة والتجهيز عند بناء السد .

واما بالنسبة لتأثير الحفريات المستحدثه في منطقة بحيرة السد ، فلا يعتقد بان لها اية آثار سلبية على السد . بل انها تساعد على تقليل مساحة بحيرة السد وانتشار المياه افقيا ، الامر الذي يقلل من معدل تبخر المياه . كما انها توفر حجما احتياطيا اكبر لتخزين الماء والرواسب والطيني المحمول مع مياه الفيضانات . الا ان هذه الحفريات في موقع بحيرة السد ، تستدعي تعميق اضافي لأساسات جسم السد بنفس مقدار عمق هذه الحفريات . وقد يكون من الافضل وضع محور السد واساساته في الطرف الاسفل لهذه الحفريات .

اما بالنسبة لعملية الرشح وتغذية المياه الجوفية ، فانه ونظرا لبعد منطقة الآبار الزراعيه عن موقع السد ، ومحدودية كمية المياه المتوقعه من هذين الواديين ، والعمق الكبير نسبيا للمياه الجوفيه في المنطقة ، فانه يقترح بان تتم عملية الرشح والتغذية في موقع السد نفسه ، وفي حوض تشرشيحي اسفل منه وبالقرب منه ، بدلا من اسالة المياه ، ولفترة ايام او اسابيع ، في مجرى الوادي الطبيعي اسفل السد ليتم الرشح على طول المجرى .

ان تركيز عملية الرشح في موقع واحد تحت الظروف الهيدرولوجيه الوارده اعلاه، وخاصة العمق الكبير نسبيا لمنسوب المياه الجوفيه ومحدودية مياه الفيضانات المتوفره، من شأنه ضمان وصول المياه الراشحه إلى منسوب الماء الجوفي . بينما تبقى معظم المياه الراشحه في الطريقة الاخرى التقليديه عالقہ في الطبقة الغير مشبعه التي تعلو منسوب الماء الجوفي كرتوبة ترابه عرضه للتبخر ثانية تحت تأثير الرفع العمودي بقوة الخاصة الشعريه لمسامات التربه .

كما لا بد من حفر بئر استكشافي واحد على الاقل في منطقة السد يصل عمقه إلى منسوب الماء الجوفي، للتأكد من عدم وجود طبقات عازله وغير منفذه بين سطح الارض في موقع بحيرة السد وبين منسوب الماء الجوفي . حيث ان وجود مثل هذه الطبقة ، يعيق او قد يمنع ، استمرار رشح المياه إلى الخزان الجوفي المراد تغذيته . وفي هذه الحاله ، يكون من الاجدى حقن مياه السد إلى الخزان الجوفي عن طريق الآبار مباشرة اسفل موقع السد مباشرة، بعد ترويقها لدرجة كافية في بحيرة السد من الرواسب والطيني .

إعادة تأهيل سد وادي الببح السفلي

يوجد هذا السد القديم عند مخرج وادي الببح في إمارة رأس الخيمة ، شكل (١) ، والسد عباره عن حاجز ركامي متجانس مكون من مواد حصويه ورمليه من ترسبات الوادي . ويقع بالقرب من وسطه مفيض اسمنتي على شكل منحني سلبي .

لا يوجد مخطط طبوغرافي لجسم السد او البحيره خلفه ، الا ان طوله يقدر بحوالي ٢٠٠ متر ، واقصى ارتفاع له بحوالي خمسة امتار . كما يتراوح عرض قمة السد ما بين (٢-٤) أمتار . وهي مختلفه على طول الوادي بسبب الانجرافات المتفاوته . كما تقدر ميول اسطحه العليا والسفلى بحوالي ١:١ وتعتبر هذه ميول كبيره . وقد ازدادت هذه الميول بسبب الانجراف ، وخاصة في الوجه العلوي للسد نحو البحيره . وتوجد خلف السد حفريات كبيرة بسبب أخذ المواد لانشاء جسم السد والطريق المجاورة وكذلك من قبل شركات التعهدات الخاصه . وتزيد هذه الحفریات من السعه التخزينيه لبحيرة السد . وقد ترسبت في قعر هذه الحفریات مواد طينية و سلتيه تقلل من تسرب المياه المتجمعه فيها إلى الاعماق نحو المياه الجوفيه .

ويوجد اسفل السد مباشرة حقل آبار لمياه الشرب ومستودعات ومكاتب ميدانيه لوزارة الكهرباء والماء . ومع ان السد انشأ قبل حقل الآبار إلا انه في وضعه الحالي يساعد على حماية منشآت حقل الآبار من الفيضانات المحتمله بعد امتلاء سد وادي الببح العلوي ، كما حصل خلال فصل الشتاء لعام ١٩٩٧ - ١٩٩٨ . ويمكن في حالة صيانة جسم هذا السد وبحيرة التخزين خلفه ان يستفاد منه كحوض ترشيحي لتغذيه المياه الجوفيه للمياه المنسابه او الفائضه من سد وادي الببح العلوي إضافة إلى عمله للحماية من الفيضانات ، خاصة بالنسبة لحقل الآبار . الا ان في هذا العمل مخاطره قد تؤدي إلى تلوث مياه حقل آبار مياه الشرب المجاور له مباشرة ، ما لم يتم اغلاق منطقة بحيرة السد ومجرى الوادي فوق موقع السد لمنع طرح وصرف اية فضلات صلبه او سائله هناك . وما لم يتم ذلك فانه يوصى بتخصيص هذا السد لاغراض الحماية من الفيضانات فقط ، وان لا يتم تخزين مياه الفيضانات خلفه الا لايام معدوده ، وذلك بصرفها من خلال فتحات سفليه تعد لهذا الغرض اضافة إلى مهرب المفيض العلوي .

ونتيجة لامتلاء سد وادي الببح العلوي خلال شتاء عام ١٩٩٧-١٩٩٨ ، فقد امتلاء السد السفلي موضوع البحث الحالي وفاضت المياه من فوق المفيض الاسمنتي . كما ظهر تسرب مياه لا بأس به من اسفل جسم السد مباشرة ومن الطرف الايمن له .

ونظرا لسوء وضع الحاجز الركامي المكون للسد الحالي ، وعدم مطابقته للحد الأدنى من مواصفات السدود الركاميه ، فانه يخشى انجراف جزء من هذا السد بالمياه المتدفقه من فوقه اذا فاقت قدرة استيعاب المفيض الاسمنتي الحالي ، او بسبب الضغط الهيدروليكي من المياه المتسربه من الطرف الايمن للسد ن او بسبب هذين العاملين معا .

وابسط الاضرار الماديه التي يمكن ان تحدث نتيجة لذلك يمكن ان تتلخص في ردم بعض آبار حقل مياه الشرب ، وتلف المضخات والانشاءات الكهربائيه الخاصة بالآبار . ويترتب على ذلك انقطاع كلي او جزئي لمياه الشرب عن التجمعات السكانيه التي تعتمد على حقل الآبار هذا .

ان الابقاء على هذا السد واعادة تأهيله ، كما اتضح خلال شتاء العام المذكور اعلاه، اصبح ضروريا لدرء خطر الفيضان عن حقل الآبار واية منشآت اخرى اسفل منه . ويمكن تأهيل هذا السد بجعل الحاجز الركامي جزءاً من السد الجديد . ونظرا لسوء وضعه الحالي وعدم التأكد من استخدام الربص (Compaction) في انشائه ، فانه يفضل ابقاء جسم السد الحالي في النصف العلوي من جسم السد المقترح ، شكل (٣) .

ومن متطلبات بناء جسم السد الجديد ما يلي :

١- يمكن انشاء جسم السد من المواد الحصويه والرمليه والسلتيه المتوفره في مجرى وادي البيج . وبحيث يكون جسم السد غير متجانس ومكون من المناطق التاليه :

- اللباب (Core)
- الفلتر الراشح (Filter zone)
- الطبقتين الرئيسيتين الخارجيتين (Outer Shells)

٢- يتم تصريف المياه الفائضه عن سعة بحيرة السد من فوق قمة السد (Over flow section) وعلى كامل طوله ، او بتخصيص جزء منه وبطول مناسب يعتمد على غزارة الفيضان التصميمي التي ستعتمد ، والتي يمكن ان تعادل فيضانا بمعدل تكرار ١٠٠-١٠٠٠ سنه .

٣- كما يتم تصريف مياه الفيضانات المتجمعة في بحيرة السد من خلال فتحات سفليه في جسم السد ، ومن الطرق الايسر منه على الغالب • وتكون قدرتها التصريفية كافيه لتفريغ مياه السد خلال فترة لا تتجاوز العشرة أيام •

٤- لمنع او تخفيف التسرب المباشر من جسم السد :

- إنشاء لباب مائل (Core) في اتجاه بحيرة السد ومن مواد سلتيه وطينييه قليلة النفاذيه •
- حفر خندق اساس بعمق ٣-٤م يمتد للباب المذكور اعلاه إلى نهاية عمقه •

٥- لحماية الوجه السفلي للسد من الضغوط الهيدروليكيه لأية مياه متسربه :

- إنشاء فلتر متدرج مائل من الجهة السفلى ، ينتهي بفرشة فلتر افقيه حتى نهاية وجه السد السفلي •

٦- لحماية وجهي السد العلوي والسفلي :

- إنشاء الوجه العلوي بميل لا يقل عن ١:٢ وتغطيته بصخور Riprap •
- إنشاء الوجه السفلي بميل لا يقل عن ١:٣ وتغطيته بصخور كبيرة في منطقة المفيض وبطبقة حصى وحجاره متدرجه في اجزاء السد الاخرى •
- اكمال منطقة المفيض عند اسفل السد بفرشة حجريه او بصناديق حجريه (Gabions) لتبديد طاقة المياه المتدفقه ومنع الانجراف عند اسفل السد •

٧- ولحماية قمة السد :

- زيادة عرضه إلى ما يقل عن ٤-٥م •
- تغطيته بصخور كبيره في منطقة المهرب وبفرشة حجريه وحصويه في الاجزاء الاخرى •

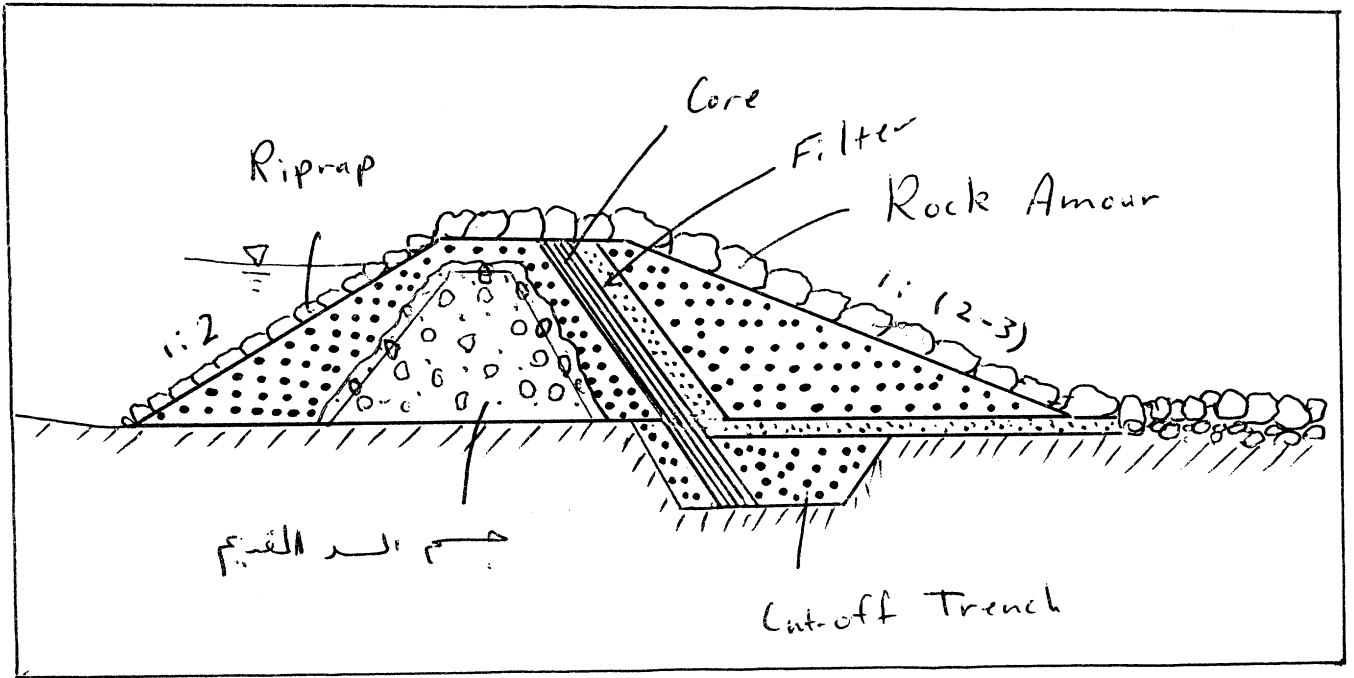
٨- لحماية طرفي السد أو أكتافه Abutments :

- مد جسم السد من الجانبين لعدة أمتار خلال الرواسب الصخريه الرخوه او الصخور المتشققة •

٩- ولحماية بحيرة السد من التلوث جراء قذف أي فضلات فيها ، فلا بد من اقامة سياج حاجز حول منطقة البحيرة •

١٠- ولا بد من اجراء الحد الادنى لتحديات الموقع والتي يمكن ان تشمل حفر بعض الآبار على الكنتيين الأيمن والأيسر وفي وسط الوادي ، وكذلك دراسة المواد الانشائية في الموقع واجراء التحاليل المخبريه لها لتحديد صلاحيتها وطرق معالجتها قبل وخلال إنشاء السد .

١١- يتقرر الارتفاع النهائي للسد على اساس مستلزمات ارتفاع الطريق الموجود على يسار الوادي .
ويبين الشكل رقم (٣) مقطعا عرضيا لجسم السد المقترح .



شكل (٣) : نموذج لمقطع عرضي لجسم السد بعد الصيانة وإعادة التأهيل
(الشكل بدون مقياس رسم)



